انعقاد المؤتمر التأسيسي للمجلس العراقي للسلم والتضامن فرع السليمانية

السليمانية / المدى

تم بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٥ عقد المؤتمر التأسيسي لفرع المجلس العراقي للسلم والتضامن في السليمانية شارك فيه ١٢٠ مندوباً بأعمال المؤتمر يمثلون أطياف الرأي العام في السليمانية وبحضور نائب محافظ المدينة.

بدأت أعمال المؤتمر بوقوف الحاضرين دقيقة حداداً على أرواح شهداء الحركة الوطنية وضحايا الإرهاب في العراق..

وبعد كلمة موجزة تضمنت معلومات عن حركة السلم في العراق (أهدافها، وأهم المحطات الرئيسية في تاريخها) اعقب ذلك إلقاء كلمة اللجنة التحضيرية التي أعدت للمؤتمر - وعملاً باللوائح التنظيمية جرى حل اللجنة التحضيرية وشكلت هيئة رئاسية من اربعة اعضاء يمثلها الأستاذ خالد المرسومي لإدارة أعمال المؤتمر.

و ألقى نائب المحافظ كلمة ترحيبية أشاد فيها بالمجلس العراقي للسلم والتضامن ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية وتقوية أواصر التضامن بين ممثلي الرأي العام في السليمانية وشدد على أهمية التصرف بروح المصلحة العامة خارج المنافع الحزبية عند التصدي للمشاكل الإجتماعية والمطلبية وخصوصاً فيما يتعلق بالخدمات.

ثم ألقى الأستاذ كامل مدحت كلمة هيئة الرئاسة التي أشار فيها إلى خصائص مجلس السلم الذي أعيد تأسيسه بإطار جديد بعد سقوط الدكتاتورية وعقد مؤتمره الأول في ٢٠٠٣/١٠/٣١ مشيراً إلى كون المجلس ليس حزباً ولا يمثل أية جهة حزبية لكنه يقف بقوة إلى جانب الحياة الحزبية بإعتبارها شرطاً لا بد منه للنظام الديمقراطي في العراق.

وأشاد ممثل هيئة الرئاسة بدور الناشطين الكرد في حركة السلم بجميع مراحل تطورها منوهاً بتضحياتهم التي بذلت من أجل السلم بين الشعوب.

وسلط السيد ممثل هيئة الرئاسة الأضواء على خطورة المرحلة الراهنة وم تطلباتها وضرورة دعم مشروع المصالحة والوفاق الوطني موضحاً ضرورة أن يكون المشروع مؤسساً على رؤى واضحة تضع مصلحة العراق والمواطن كهدف أسمى يعلو على جميع المسميات الطائفية والمذهبية.

وفي نهاية الكلمة ثمن ممثل هيئة الرئاسة دعم وإسناد رئيس جمهورية العراق الإتحادي جلال طالباني لحركة السلم وشكر بدوره الأستاذ مسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان ووجه التحية إلى حكومة الإقليم وجميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي ساندت وعززت نشاط اللجنة التحضيرية.

ووسط نقاشات مفتوحة طرحت قائمة بـ (٢١) مرشحاً لقيادة فرع السليمانية وبعد أن قدم المرشحون أنفسهم للمؤتمر تمت الموافقة بالإجماع على ترشيحهم لهيئة رئاسة الفرع وهم:-

دلير محمود فتاح، د. مثنى أمين نادر، أحمد عارف، سرور كريم حسين، مجيد محمود مجيد، أحمد سلام سعيد، صالح علي حمه، د. فؤاد أحمد بابان، صنوبر إسماعيل نصر الله، د. بيخال أبو بكر، أحمد ميرزا محمد، د. اشواق نجم الدين، د. سربست شير بابان، عمر علي محمد، بيخال جودت، نزيره حمه ويس، chero عثمان محمد صالح، كمال معروف خدر، آسو عبد الله قاضي، عماد علي، عمر محمد أمين.

هذا وقد عقدت اللجنة القيادية إجتماعها الأول يوم الإثنين ٢٠٠٦/٨/٧ لتسمية رئيس الفرع ومعاونيه والمسؤول المالي وكالآتي:-

١- دلير محمود فتاح / رئيساً.
٢- ياسين عبد الله حسين / النائب ألاول.
٣- عمر علي محمد / النائب الثاني.
٤- كمال معروف خدر / مسؤول اللجنة المالية.
٥- صالح علي حمه / مسؤول لجنة التنسيق والإشراف.

جانب من المشاركين في المؤتمر

بسبب عدم صلاحها للاستهلاك البشري

التجارة ترفض تسلم شحنات ٦ بواخر من الرز التايلندي والحنطة الالمانية

بغداد/المدى

رفضت أجهزة السيطرة النوعية التابعة لوزارة التجارة تسلم ست بواخر رست في ميناء ام قصر محملة بالرز التايلندي والحنطة الالمانية لعدم صلاحها للاستهلاك البشري لكونها تؤدي الى الاصابة ببكتريا القولون.

أكد ذلك المكتب الاعلامي في الوزارة واضاف في بيان له حصلت (المدى) على نسخة منه بأن أجهزة الفحص التابعة للوزارة في البصرة أستطاعت الكشف عن تلوث هذه المواد وعدم صلاحها من خلال التثبت عن وجود أصابات وعدم صلاحها للاستهلاك البشري.

وذكر البيان أن قرار لجنة الفحص بالرفض جاء بناء على شهادة الفحص المختبري القاضية بعدم مطابقة حمولة البواخر للمواصفات المطلوبة من الناحية الفيزيائية والمكافحة.

وأشار البيان إلى ان لجنة العقود قد أقرت هذا الرفض وطالبت الشركات المجهزة بالتعويض مع تحمل أجور نقل البواخر.

مشيراً الى ان الكمية التي تم رفضها تصل الى (١٠٠) الف طن من الرز التايلندي و (٢٦٥٠) الف طن من الحنطة الالمانية.

يذكر أن الشركات المجهزة قدمت أعتراضاً الى وزارة التجارة تطالب فية بعرض الكمية للفحص من قبل جهة ثالثة.

وكان وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني قد أعلن في وقت سابق تشديد أجراءات الرقابة والفحص على كل المواد التي تدخل العراق عبر مفردات البطاقة التموينية ورفض أي مادة غير صالحة للاستهلاك البشري بعد تدقيقها من قبل اجهزة الفحص التابعة للوزارة في مداخل البلاد.

من جهة أخرى ترأس الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني وزير التجارة أجتماعاً موسعاً للاكات الوزارة المشرفة على توزيع مفردات البطاقة التموينية.

وأكد السوداني أهمية ايصال مفردات البطاقة التموينية إلى المواطنين عبر آليات شفافة يستطيع المواطن فيها الحصول على سلة الغذاء بشكل كامل ودون نقص ومنغصات إضافة إلى امكانية الحد من الفساد الإداري الذي يرتبط بتفاصيل عمل عقود ونقل مفردات البطاقة التموينية.

وأضاف في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أنه من غير الممكن القبول بهذا الحال والمواطن يعاني من عدم وصول مفردات البطاقة اليه بشكل ثابت خاصة وأننا مقبلون على شهر رمضان المبارك مما يضعنا أمام حقيقة مهمة وهي لابد من توفر مفردات البطاقة عبر آليات جديدة تمنع الفساد الإداري وتجهز العوائل بمواد تموينية جيدة تجعل المواطن في حال اكتفاء ولا يلجأ إلى الأسواق التجارية.

مضيفاً بان الوزارة ستبحث عدة آليات للاستيراد تسمح بأيصال المواد الغذائية إلى مخازن المحافظات كافة والمواطنين بشكل انسيابي.

وشدد الوزير على أن مشاكل كثيرة تعترض سبل النهوض بمفردات البطاقة التموينية أهمها عملية التعاقد غير الواضحة فضلاً عن الخلل في موضوع النقل والخزن وحتى التوزيع حيث ان بعض العوائل محرومة والبعض الأخر تأخذ اكثر من استحقاقاتها الطبيعية مما يتطلب وضع ضوابط صارمة لاعادة الاستحقاق بشكل ايجابي وشفاف.

مشدداً على أن الوزارة ستعمل على نظام ((cip كمرحلة أولى لإيصال مفردات البطاقة التموينية إلى المحافظات التي تشهد ظرفاً أمنياً معقداً فيما تعمل بأنظمة أخرى في المحافظات التي فيها وضع أمني جيد.

إلى ذلك أعلنت وزارة التجارة عن برنامج جديد لاستيراد أجهزة الفحص المختبري والسيطرة النوعية توضع في بوابات البلاد الحدودية والموانىء لغرض السيطرة على المواد الداخلة للبلاد خلال الفترة المقبلة.

أكد ذلك مدير المكتب الإعلامي في وزارة التجارة حصلت (المدى) على نسخة منه واشار البيان إلى ان الوزارة ستعمل على الحصول على الأجهزة المتقدمة عبر الخطة الاستثمارية للوزارة للعام المقبل أو من خلال الحصول على منحة دولية من صندوق النقد الدولي من خلال الاستفادة من خدمات ما بعد البيع التي تقوم بها الشركات التي توقع الوزارة معها عقوداً تجارية مختلفة.وذكر البيان بأن وزير التجارة شكل لجنة خاصة تدرس الموضوع وترفع توصياتها بشأن الحصول على هذه الأجهزة ومناشئها لغرض التعاقد مع الشركات المصنعة وتوريدها للبلاد.

وعلى الصعيد نفسه كشف مصدر في وزارة التجارة عن تشكيل لجنة عليا مهمتها وضع ضوابط لقانون الاستيراد الجديد لغرض عرضه على الحكومة ومجلس النواب واقراره بشكل نهائي.

بسبب ارتفاع درجات الحرارة واختفاء التيار الكهربائي

اهالي النجف يلوذون بسراديبهم القديمة

النجف / حيدر الكعبي

منذ سنوات بعيدة تميزت مدينة النجف بطراز معماري خاص فرضه مناخها الحار الجاف وقلة المساحات الخضراء التي تحيط بها..وللهرب من هذا الحر اللافح عمد النجفيون إلى بناء السراديب تحت بيوتهم لتكون ملجأهم وملاذهم في ساعات الظهيرة.

وقد كانت العائلة النجفية تقضي ساعات طويلة من أيام الصيف شديدة الحرارة في السرايب التي تميزت بسمك جدرانها وانخفاض مستوى أرضيتها عن مستوى أرضية البيت، إذ يصل انخفاض السرداب في بعض الأحيان إلى عشرين متراً مما يجعله بعيدا عن الحرارة الشديدة في فصل الصيف.

ومن الظواهر المألوفة في تشكيل بعض السراديب النجفية اتصالها ببعضها البعض، وذلك نتيجة الروابط الأسرية العميقة بين أبناء المدينة. وفي بعض البيوت يوجد أكثر من سرداب واحد.

يقول استاذ الآثار الدكتور نبيل الخفاجي عن آلية تهوية السراديب"تجري تهوية السرداب بواسطة فتحات صغيرة جانبية تكون على شكل اقرب للشبابيك وهي عادة في مستوى أرضية الساحة الداخلية المكشوفة،وكذلك من باب مدخل السرداب والدرجات (السلالم) المؤدية إليه."

ويضيف"وهناك مجار عمودية للتهوية عبارة عن فتحات داخل الجدار وفوهتها في أعلى السطح تنقل الهواء من الأعلى عبر هذه الفتحات إلى مستوى منخفض في أرضية السرداب فيساعد الماء الذي يرش على أرضية السرداب بترطيب الهواء الخارجي الجاف الآتي من السطح عبر هذه الفتحات، وتسمى هذه الفتحات أو المجاري العمودية بالملقف الهوائي، ويطلق عليه محلياً (البادكير) وهي كلمة فارسية مؤلفة من مقطعين (باد) أي هواء، و (كير) بمعنى جالب أو ساحب."

ومن جانبه، يقول الحاج عبود أبو الطابوق،أحد الدارسين لطرق إنشاء السراديب أنه"في أكثر الأحيان يتم بناء السرداب من عقود وقباب مبنية من الطابوق (الآجر) والجص، أما الأرضية فتبلط عادة بالآجر المسطح (الطابوق الفرشي) وهي تحتفظ بالرطوبة والبرودة عن طريق رشها بالماء باستمرار."

ويتابع" تبنى السراديب بنوعية خاصة من الطابوق يدعى بالفرشي والجص وذلك لأن الجص أبرد من الأسمنت في البناء ونوعية الفرشي التي تبنى منها السراديب هي أكبر من النوع الذي يبنى به السطح."

وعن البنائين الذين ينشئون السراديب قال الحاج عبود" الذين ينشئون السراديب نادرون الآن ولم يبق منهم إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.. وكانت أجورهم تختلف عن أجور باقي البنائين وذلك لصعوبة عملهم وقد تميز كل واحد منهم بنمط معين من البناء." وللسراديب فوائد أخرى في الشتاء حيث تستعمل مخازن لحفظ الحبوب والغلال وبعض الحاجيات المنزلية الأخرى.

ولكن بعد ظهور الكهرباء في أواسط القرن الماضي انحسر استعمال السراديب في النجف حيث بدأت تنتشر أدوات التبريد الحديثة مثل المراوح والمبردات فالمكيفات، وكان من الطبيعي أن تخلو البيوت الحديثة من السراديب.إلا إن النظام السابق وخاصة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كان له دور في إعادة استخدام السراديب ولكن لأغراض أخرى غير التبريد وحفظ الغلال.

قال ان عدد المنتسبين ١٠ آلاف يعملون بكفاءة تصل الى ٧٥٪

مدير شرطة ديالى: لن نسمح بأية مظاهر مسلحة خارج اطار القانون .. والداخلية وعدتنا بتجهيزات ومخصصات اضافية

شدد مدير شرطة ديالى اللواء الركن غسان عدنان الباوي على" ان الشرطة لا تسمح بوجود اية مظاهر مسلحة خارج سلطة القانون في شوراع ومدن المحافظة ، وانها ستضرب بيد من حديد اي ظهور لها مهما تكون مرجعيتها السياسية والمذهبية".

بعقوبة / عمر الدليمي والوكالات

وقال الباوي في مؤتمر صحفي"ان الاجهزة الامنية تحقق الان مع ٣ مجرمين خطرين القي القبض عليهم مؤخرا بالجرم المشهود اثناء توزيعهم منشورات معادية للشرطة والدولة العراقية الجديدة، مشيرا الى انهم اعترفوا على الرأس المدبر والمروج للعديد من اعمال العنف التي تشهدها مدن ديالى. والمح الباوي الى ان المروج شخصية معروفة في المحافظة، مبديا استعداده لنشر واذاعة التحقيق بكامله حال الانتهاء من توثيق اقوالهم قضائيا".

واضاف ان"ادارة الشرطة وخلال جهد حثيث وبدعم من ادارة ومجلس المحافظة مع وزارة الداخلية العراقية استطاعت زيادة عدد افراد الشرطة من ٥٠٠٠ متطوع الى الضعف ومازالت ابواب التطوع مفتوحة لكل مكونات واطياف ومدن وعشائر المحافظة بغض النظر عن القومية او المذهب".

وأشار الباوي الى"ان نسبة كفاءة الاداء لدى منتسبينا تجاوزت ال ٧٥٪ عما كانت عليه قبل ٩ أشهر من اشراكهم في دورات تدريبية وبمعدل ٣٠٠ متدرب شهريا في مراكز التدريب المتخصصة التابعة للوزارة، ومن المؤمل شمول جميع المنتسبين بهذه الدورات خلال العام الحالي".

وتطرق الباوي الى ملف الفساد الاداري في مديرية شرطة ديالى قائلا" ان هناك ٢٢ مجلسا تحقيقيا مع منتسبينا ونحن مستمرون في تطهير المديرية ولن نتوقف عن استئصال كل جسم مريض. وقد عالجنا امر ٧٥ حالة من انتحال صفة ضابط، البعض منهم تبوأ مناصب قيادية والان لا وجود لهم، مضيفا"انه سيتم توزيع ارقام هواتف خاصة عبر وسائل الاعلام المختلفة للابلاغ عن الفساد الاداري او أي حالة ابتزاز او اعتداء يتعرض له أي مواطن من قبل منتسبينا وستكون اتصالاتهم بأيد امينة و نزيهة ونأمل من مواطني ديالى التعاون الايجابي مع مسعانا هذا".

واوضح الباوي"منذ اليوم الاول لتسلمنا شرف مسؤولية ادارة الشرطة في ديالى وضعنا نصب اعيننا تحقيق المساواة والعدل وقد تسلمنا قرابة ٧٧٥ سجينا وموقوفا في مركز بعقوبة، وأعددنا لجنة للتدقيق والتحقيق في قضاياهم، فتبين ان العديد منهم ليست لهم اوراق تحقيقية، وعدد اخر على ذمة التحقيق لاكثر من سنة وهذا خارج الضوابط القانونية. فباشرنا منذ كانون الاول من عام ٢٠٠٥ بانجاز اوراقهم التحقيقية واحالتها الى القضاء وبادرنا الى تشكيل لجنة اخرى معززة بالملاكات الطبية لمعاينة الموقوفين فيما لو كانت اعترافاتهم قسرية، وفعلا تمت تبرئة عدد من الموقوفين من التهم الموجهة لهم، علاوة على تشكيل لجنة تحقيقية مؤلفة من ١٠ ضباط يترأسها نائب مدير الشرطة لحسم الدعاوى المتأخرة وقد تم حسم ٢٢٥ دعوى، اما عدد الموقوفين لدينا الان فهو لايتجاوز ٣٠٠ موقوف وقضاياهم محسومة وتنتظر القضاء للبت بها واصدار الاحكام العادلة بشأنها.

واشاد الباوي بالتضحيات الكبيرة التى قدمتها الشرطة العراقية في ديالى، وقال" ان عدد الشهداء وصل الى ١٧٦ شهيدا و ٢٥٣ جريحا، وتدمير ٢٥٠ آلية خلال الأشهر الستة الاولى من عام ٢٠٠٦، مؤكدا ان اسرهم الكريمة هي التي تتسلم رواتبهم،على ان تتم احالتهم الى دوائر التقاعد لاحقا.

واكد الباوي انه في الجانب الاداري والخدمي بذلنا جهودا مضنية وبدعم من ادارة ومجلس المحافظة في تامين الزي العسكري لمنتسبينا الذين كان ٩٠٪منهم يزاولون عملهم بالزي المدني، فضلا عن تأمين الرواتب الشهرية لاكثر من ثلث منتسبينا لعدم صدور اوامر ادارية بشأنهم.

واشار الباوي الى وجود نقص بالتجهيزات وبعض المستلزمات الاخرى لعدم وجود تخصيصات مالية كافية اذ ان الميزانية اصبحت الان مركزية لذا نجد صعوبة بالتجهيز العسكري، مضيفا ان الشرطة الان تؤدي واجبات قتالية كبيرة مشابهة لواجبات الجيش من حيث المبيت والانذار، و يتطلب هذا الامر ارزاق طوارئ ان لم تكن هناك ارزاق يومية، مؤكدا ان وزير الداخلية وعدنا بان تكون هناك مخصصات مالية لبعض الافواج المقاتلة وسرايا الاحتياط بمعدل ١٢ الف دينار يوميا.